

تقرير أعمال لجنة المراجعة
لشركة النصر للملابس والمنسوجات (كابو)
عن الجلسة المنعقدة يوم الاربعاء الموافق ٢٠٢٢/١١/٣٠

انه في يوم الاربعاء الموافق ٢٠٢٢/١١/٣٠ اجتمعت لجنة المراجعة المشكلة بموجب قرار مجلس الادارة بحضور كل من:

السيدة الأستاذة / نهى حسين خطاب

السيدة الأستاذة / عبلة عادل خيرى

وبحضور السيد الاستاذ/ عماد اسكندر رئيس القطاع المالى

وذلك للنظر فى القوائم المالية المستقلة والمجمعة للشركة عن الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢، حيث قامت اللجنة بالاعمال الاتية:

- مناقشة نتائج الاعمال المستقلة والمجمعة عن الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ مقارنة بنتائج الاعمال عن السنة المالية السابقة.
- استعراض الاحداث والمعاملات الهامة خلال الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ ومدى تاثيرها على القوائم المالية.
- استعراض المعاملات مع الاطراف ذوي العلاقة خلال الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢.
- مناقشة القوائم المالية المستقلة والمجمعة عن الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢، والتأكد مما يلي:
 - ثبات وملائمة السياسات المحاسبية المتبعة.
 - كفاية وملائمة الافصاح بالقوائم المالية
 - الالتزام بالقوانين واللوائح ذات الصلة باعداد القوائم المالية.
- التأكد من قيام ادارة الشركة بتوفير كافة البيانات والمعلومات اللازمة لاغراض الفحص المحدود لمراقب حسابات الشركة.



• مناقشة نتائج الفحص المحدود المتوقعة للقوائم المالية عن الثلاثة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ ونوع التقرير المتوقع اصداره على تلك القوائم والموعد المتوقع لاستلام التقرير النهائي، وقد افاد رئيس القطاع المالي انه متوقع ان يكون تقرير الفحص المحدود متحفظ بما يلي:

١. عدم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) الادوات المالية على بنود القوائم المالية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢.

وسبب ذلك ان تطبيق معيار (٤٧) يتطلب اعداد تحليل بأعمار الديون ربع سنوى للسنة الحالية والسنتين السابقتين، ونظرا لعدم وجود نظام ألي للتسجيل بالقطاع المالي يمكن من اعداد التحاليل المطلوبة، لم يمكن تطبيق المعيار. وتجدد الاشارة أنه بمجرد تطبيق نظام ERP سيكون هناك امكانية لذلك (في حالة إمكانية توفير البيانات المطلوبة عن السنوات السابقة).

٢. نشب حريق بتاريخ ٣١ يوليو ٢٠٢٢ في مخزن الشركة بالحضرة ولا زالت الشركة بصدد تقييم أثر ذلك على المبني وأرصيدة المخازن بالمركز المالي وحسابات التكاليف بقائمة الارباح او الخسائر، علما بأن المبني والمخزون مؤمن عليهما لدى شركة مصر للتأمين ببوليصة تأمين سارية رقم ١٠٩٣٧٢٢ و ١٠٨٧٢٢٢ علي التوالي، ولا زال الموضوع رهن التحقيقات في النيابة العامة.

نظرا لعدم صدور تقرير النيابة حتى الآن وبالتالي عدم القدرة على استكمال الاجراءات للمطالبة بالتعويض، فإن ادارة الشركة تنسق مع المستشار القانوني للشركة للانتهاء من هذا الموضوع في اسرع وقت.

وفي ضوء ما تم من مناقشات، فقد تم عرض توصيات اللجنة على مسئول القطاع المالي اثناء الاجتماع وقد تم مراعاتها واجراء التعديلات اللازمة.

تأسيساً على ذلك، توصي اللجنة بعرض القوائم المالية المستقلة والمجمعة للشركة عن الثلاثة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ على مجلس الادارة للإعتماد.

لجنة المراجعة

